



**المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)**  
**Palestinian Human Rights Organization - PHRO**  
Member of International Federation for Human Rights (FIDH)  
Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)



اللقاء الحواري<sup>1</sup> في مخيم البداوي بمناسبة يوم المرأة العالمي  
10 آذار/مارس 2011 – مقر اللجنة الشعبية في مخيم البداوي، شمال لبنان

**كلمة المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)**

السيدات والسادة المنظمون/ات،  
السادة في اللجنة الشعبية، مستضيفي هذا اللقاء الحواري،  
السادة من الفعاليات المحلية الحاضرة بيننا،  
السيدات والشابات الحاضرات بيننا بما تمثلون في أسركم وفي المجتمع،  
الحضور الكريم،

يسرنا في المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) أن نجتمع معكم في مخيم البداوي في هذا اللقاء الحواري إحياءاً لمناسبة يوم المرأة العالمي، اليوم الذي يحتفل به العالم منذ 100 عام، والذي تبذلت خلاله أوضاع وحقوق النساء في كثير من دول العالم. فقبل 100 عام، كان هناك دولتين فقط تسمح للنساء بممارسة حقهم في الانتخاب، وهذا مثال بسيط على كيف كان الوضع قبل 100 عام وما التقدم الذي تم إحرازه، والذي ما زال يستدعي نضالاً وجهداً مضاعفاً للنهوض بأوضاع وحقوق النساء، على مستويات عدة، حتى الوصول إلى المساواة والعدالة.

لقد بات معروفاً بأن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعانون من إنتهاكات لحقوقهم المدنية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا يشمل الرجال والنساء والشباب وكل فئات المجتمع، ولكن مما لا شك فيه بأن أثر هذه الإنتهاكات هو أكبر وأعمق على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان اللواتي يتعرضن، إضافة للإنتهاكات المشتركة، لأشكال متعددة من العنف والتمييز القائمين على أساس النوع الاجتماعي، فضلاً عن أوضاع قانونية وصحية وظروف حياتية صعبة وحرجة، وفي الوقت ذاته، ما يزلن، لا يمتلكن الثقافة الحقوقية اللازمة

<sup>1</sup> هذا اللقاء الحواري هو مبادرة مشتركة بين المركز التنموي المجتمعي في جمعية البرامج النسائية (فرع البداوي) وجمعية النجدة الإجتماعية ومركز الإستماع التابع لليونيسيف بالتعاون مع اللجنة الشعبية في المخيم وبرعاية المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)



## المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

**Palestinian Human Rights Organization - PHRO**

Member of International Federation for Human Rights (FIDH)

Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)



التي تمكنهن من رفع أصواتهن عالياً والتكلم عن يتعرضن له من جرائم، ناهيك عن تقاعس مراكز السلطة عن دعم قضايا المرأة عبر تجاهل مطالبهن وعدم تأسيس وفتح قنوات وأطر أساسية تساهم في تمثيل النساء ووصولهن إلى العدالة، الأمر الذي من شأنه أن يؤمن الثقة والأمان والدعم اللازم لتمكين النساء من نيل حقوقهن، حقوق الإنسان.

إن المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) ترى بأنه من الضروري تمكين المرأة باتجاه زيادة مشاركتها، كما وتقوية صوتها وتعزيز تمثيلها وفي المواقع القيادية أيضاً عندها لما في ذلك من تأثيرات إيجابية لعملية اتخاذ القرارات في كافة ميادين الحياة، كما ولا بُد من النهوض بحقوق المرأة، كامل حقوق المرأة، المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الأمر الذي يؤدي إلى توزيع عادل للسلطة وإلى المساواة بين الجنسين وإلى تعزيز قدرة الوصول إلى العدالة بين الجنسين، كما ولا بُد من زيادة قدرات النساء لتفعيل وصولهن إلى مجالات القيادة وصنع القرار، الأمر الذي يساهم في التخفيف من الانتهاكات والعنف الممارس ضدهن، بغية الحد منها.

إننا في المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) نعتبر أننا كفلسطينيين وفلسطينيات، كنا وما زلنا، ربما الأكثر حاجة إلى تسليط الضوء على حجم ما وقع علينا من اضطهاد أولاً عبر طردنا من أرض أجدادنا بقوة السلاح وإرهاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ثم في حياة اللجوء المرير التي عشناها وما زلنا لما فيها من تمييز مبني على أساس الأصل الوطني.

إننا نحبي كل الجهود والمبادرات التي ترمي إلى تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ولكننا ندعو إلى بذل المزيد من هذه الجهود بداية عبر بناء الإستعداد للنظر إلى ملف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من منظور حقوقي وليس فقط من منظور سياسي وأمني، ومن ثم التخلي عن ورفض السياسات التمييزية بحق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، عبر رفع الصوت عالياً ضد استخدام الملف الفلسطيني كشماعة مزاعم، مثل التوطين، الذي أقر دستور لبنان رفضه، ويرفضه الفلسطينيون الذين لا يرون ولا يريدون بديلاً عن العودة إلى وطنهم فلسطين. فبذريعة منع التوطين، التي غدت الفزاعة المستخدمة في الخطاب السياسي اللبناني، بات الفلسطيني ممنوعاً من تملك مساحة أمتار قليلة، والأخطر أنه أصبح محروماً من حقه في نقل ما يمتلكه إلى



## المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

**Palestinian Human Rights Organization - PHRO**

Member of International Federation for Human Rights (FIDH)

Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)



أولاده، بفعل القانون التعسفي لعام 2001. وفي مجال آخر، وعلى الرغم من التعديل الجزئي لقانون العمل في آب (أغسطس) 2010، ما يزال حق الفلسطيني في العمل مقيد بألف قيد وقيد، إما القانوني أو العملي أو المرتبط بالصورة النمطية، ناهيك عن القيود المفروضة على حرية تنقل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وإدخال مواد البناء إلى بعض المخيمات، الأمر الذي يحد من تنمية المجتمعات ويساهم في ارتفاع معدلات الفقر والتهميش فيها وبالتالي يؤسس إلى بيئة ملؤها الإحباط والتدهور الاجتماعي، آيلة للانفجار في أي لحظة، أو حسب الحاجة، محلية كانت أم إقليمية أم دولية. وآخر الصدمات، الحالة الإستثنائية، مخيم نهر البارد، الذي دُمر في ظروف ليس لسكانه ولا لقواه السياسية والمجتمعية ذنب فيها، وهو على الرغم من الوعود الكثيرة، لم يُعاد إعمارها بعد، ومفروضة عليه الحالة العسكرية، ويقتضي الدخول إليه حيازة ساكنه على تصريح عسكري.

وختاماً، إن أوضاع المرأة في مجتمعنا الفلسطيني لا تقل أهمية عن ما ذكرناه من قضايا أولوية كالحق في العمل والتملك وحرية التنقل وغيره، فقضايا المرأة هي قضايا حقوق إنسان، والإنتهاكات التي تتعرض لها المرأة هي إنتهاكات حقوق إنسان، لذا فلا بد من أن يكون العمل جماعياً، ومتوازياً، فلا يتم تأجيل العمل على قضية حتى ننتهي من معالجة ما نعتبره أولوية، فالحقوق كاملة أولوية ولا يجب فصلها أو تجزئتها أو تفضيل حق على آخر لأنها متكاملة، فضمان حق وتعزيزه يؤدي إلى ضمان وتعزيز حق آخر، والعكس صحيح، فلا يمكن وضع قضايا النساء جانباً إلى حين حصولنا على حقوقنا المدنية والاقتصادية والاجتماعية في لبنان والعودة إلى فلسطين. ليس من العدل أن تبقى المرأة الفلسطينية، التي ناضلت وما زالت تناضل في شتى ميادين الحياة، أن تبقى منتظرة لحظة الإلتفات إلى قضيتها التي يعتبر الكثيرون الكثيرون بأنها لن تتحقق قبل تحقيق كافة الأولويات الوطنية... لهؤلاء نقول، وفي يوم المرأة العالمي، حقوق المرأة ليست حقوق إنسان وحسب، بل هي أولويات وطنية أيضاً.

وكل عام وأنتم وأنتن بألف خير

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)